الموضوعات الحقوقية

اصلاح القضاء الاهلي[1]

وفساد نظام المحلفين

لحضرة القانوني الفاضل الدكتور كامل احمد الحمامي

(٢)

وفي الواقع ونفس الامر اذا نظرنا بعين الحكمة رأينا ان نظام المحلفين اصبح لا يفيد القضاء في شيء بل صار تعطيلا لاعماله وخطراً يهدد احراء العدالة. ان العدالة تحتاج الى رجال فنيين يكلفهم تحقيق الوقائع وفحصها فحصاً فنياً دقيقاً ودرس المجرم واخلاقه وشخصيته درساً علمياً وافياً ولا يكفي ان يكونوا رجلا عاديين كالمحلفين الذين اظهرت من عامة الشعب وذلك لضيق وقصر معلوماتهم وضعفها وهي غالباً تنهزم أمام عواطفهم. ولقد مرت علينا دروس قاسية غير بعيدة اظهرت انا تحكم العواطف في نفوس المحلفين عواطف دفعتهم الى اصدار احكام تبرأ منها العدالة!

ترى المحلفين لانهم رجال غير فنيين يصدرون حكمهم غير مسبب وهكذا لا يعلم الجمهور لاي سبب اصدر المحلفون حكمهم بالبراءة أو الادانة وبذلك يفقد الحكم أثره في قلوب الافراد الذين يقل احترامهم به واحترامهم له. أن القاضي في المحلفين ليس له ان يدخل في سير التحقيق بذاته بل يجب عليه ان يشاهد — وهو صامت — البراز الخطابي بين الدفاع والاتهام ثم يعطي حكمه الذي كثيراً ما يخالف اعتقاده

(١) نقلت عن المنطم

وضميره وذلك اتباعا لامر المحلفين الذي يصدر مؤيداً من يوم من القريبين يحذق في خطابته و بلاغته في عباراته. فحكم الخطيب البارع والممثل الرشيق لا لصاحب الحق !

والفساد ما في هذا النظام ان المحلفين غير مسئولين عن احكامهم. وكفى ظلماً ان تترك حقوق الافراد بين يدي اشخاص لا يشعرون بمسئولية في احكامهم !

كيف يمكن القول مع ايضاح كل هذه العيوب ان في نظام المحلفين اصلاحا ايضائيا؟

ولكن هذا لا يدعونا الى السكوت عن بحث خير الطرق التي توصلنا الى هذا الغرض الاسمى وهو اصلاح حالة قضائنا

ان فوز العدالة هو أول عامل لاصلاح حياتنا الاجتماعية. والقاضي هو الشخص المكلف من قبل الهيئة الاجتماعية باجراء تلك العدالة. والقاضي الكفوء هو القادر على تحقيق تلك العدالة فكفاءة القاضي اذاً هي خير ضمان لتحسين حياتنا الاجتماعية

فواجب اذا على من بيده الامر — وهم ممثلو الشعب — ان يحصروا همهم في اختيار القضاة الاكفاء. فهيبة القضاء تتوقف على استعداد الامة في تحضير رجال اكفاء يتولون منصبه أن الطرق اليوم سواء عندنا أو في البلاد الاجنبية غير صالحة لايجاد القضاء وقد أخذ كثير من علمائنا يقدمون انتقاداً مراً مطالبين الانظار الى أحسن طريق يؤدي الى النتيجة المرغوبة

يرى العلامة الاستاذ (فيري) وجوب جعل الدراسة بمدرسة الحقوق سنتين بدلا من أربع يخصص السنتان الاخيرتان منها بتجارب والاختصاص في احدى المواد القانونية المدنية او الجنائية. بهذه الطريقة يمكننا ان نعد اشخاصاً على دراية تامة بجدى المواد القضائية الخاصة يمكن الاعتماد عليها في تحسين العدالة. وموضوع الاختصاص طويل لا يكفي استفاده في هذه الرسالة

وليست الكفاءة وحدها ضامنة لتحقيق العدالة بل يجب ان يكون القاضي مستقلا عن رؤسائه بحيث ان القاضي البسيط يعلم بان من هو أعلى منه درجة ليس له حق التسلط على تكوين آرائه والتعرض لاحكامه فتكون اوامره غير مشوشة واحكامه بعيدة عن التأثيرات المركزية موكلا اعماله كلها الى حذقه الشخصي وعلى مسؤوليته الخاصة

ليس هذا هو الاستقلال المنشود فقط بل يجب أيضاً ان تكون سلطة القضاء مستقلة تمام الاستقلال عن باقي السلطات وهذا تبعاً لمبدأ فصل السلطات الذي ادخل في نظامنا ولكنه بكل اسف غير معمول به بل يحدث أن يتخذ القضاء وسيلة لتنفيذ رغبة السلطات الادارية

وان أهم ضمان لاستقلال القاضي عدم قابليته للعزل الامر الذي نص عليه قانوننا ايضاً ولكنه أصبح خاصاً بمستشاري محكمة الاستئناف دون باقي القضاة وهكذا فقدنا ضماناً عظيماً لحرية القضاء وعدالته

ان عدم قابلية القاضي للعزل يجب أن تكون مصحوبة بعدم امكان حرمانه من مرتبه. ان القاضي الذي وكل اليه اجراء العدالة ويرى ان هناك سلطة يمكنها حرمانه من كل او بعض ما يتقاضاه اضطر ان يرضي مشيئة تلك السلطة وهكذا يصبح حكمه غير عادل وبذا ينعدم الغرض الاسمى من توليه منصب القضاء

أرى أيضاً وجوب اتباع مبدأ آخر ذي اهمية عظيمة وهو عدم قابلية القاضي للتنقل من مقر عمله الى مقر آخر. قد يقول البعض ان القاضي الذي يمكث مدة في مكان واحد ويعلم انه سيدوم به قد ينظر الى مصلحته الخاصة ويميل الى استعمال طرق غير شرعية لمصلحته. قد يكون هذا محتملا ولكن متى اذا اهملت الامة في الشروط الاخرى الواجب اتباعها في تعيين القضاة والتي نحن الآن سنأتي عليها وانما فائدة عدم قابلية القاضي للتنقل هو ان القاضي الذي مكث مدة كافية في مكان

معين أصبح على دراية تامة باخلاق تلك البلد وعوائد اهلها وأعلم بمعرفة مكان الضعف فيهم وأدرى بدخائلهم فمصلحة العدالة تقتضي نقله الى مكان جديد مجهول له اذ هو لا يعلم بامراضهم ولا من حل محله سيقوم بواجب مثله لأنه غريب عن ذلك المكان يجب اختلاطه باهله مدة حتى يتعلمهم ويتعرف سيرهم. أقول ذلك لان القاضي ليس همه الوحيد هو تطبيق القانون فقط بل يجب عليه ايضاً ان يجعل تطبيقه مناسباً لاحتياجات الافراد النفسانية فهو يحكم بين اشخاص ويقيم العدل بينهم وهذا مستحيل اذا لم يدرس شخصيتهم وتقسيتهم فهو عثابة الحارس على القانون والطبيب على عقول الافراد

ان القاضي الذي يمكن ارتشاؤه فقد أهم صفة يجب ان تتحلى بها القضاء وأهم ضمان لسير العدالة ان عدم قابلية ارتشاء القاضي من المبادىء المقررة قديماً وحديثاً للوصول الى الغاية المقصودة من سلطة القضاء. يجب علينا ان نعترف هنا بان قضاتنا والحمد لله قد اظهروا تلك الصفة العظيمة رغم سوء حالتهم الاقتصادية مع كثرة أعمالهم المتوالية ولكن تلك التضحية والبسالة قد لا يمكن ايجادها في كل شخص كما انهما قد لا يدومان في حياة الانسان ان لم يكن لها علاج كاف لمقابلتهما بتعويضات مالية تضمن للانسان أن يكون في بحبوحة من العيش وتحسن حالته الاقتصادية تحسناً كفيلا بان لا يجعله يشعر بأي حاجة في ضروريات الحياة

وهناك نقطة اخرى من الاهمية بمكان حيث لا يمكن السكوت عليها في موضوع الغرض منه تعزيز القضاء للوصول الى أحسن طريق لضمان العدالة. ان نظام القضاء في جميع الامم تقريباً يجعل بعض القضايا العليا المهمة يفصل فيها بواسطة محاكم مكونة من قضاة عدة كمحاكم الجنايات ومحاكم النقض والابرام. واساس هذا النظام انه كلما تعدد القضاة كان ضمان العدالة اوفى واضبط في تطبيق القانون اقل ولكن هل هذه الحجة صحيحة؟ ان التجارب قد برهنت لنا على خطأ هذه النظرية اذ في الواقع ان من يقوم بمعظم القضاء في تلك الاحوال هو رئيس الجلسة

واغلب الاعضاء يتبعونه في رأيه. وكم من قضاة تتبه افكارهم عند سماعهم الاتهام او الدفع اعتماداً على ان هناك قضاة آخرين يسمعونهما! زد على ذلك ان هذه الطريقة تعدم المسؤولية الشخصية والاعتماد على النفس وهما ضمانان لازمتان لمن يعرض نفسه لمنصة القضاء. لذلك أقول ان القاضي الفرد الذي تجتمع فيه الكفاءة وجميع الصفات الاخرى السابقة الذكر ممداً بمعونة الخبراء الفنيين ان احتيج اليهم هو افضل بكثير في ضمان حقوق الافراد من نظام تعدد القضاة التي هي الوسائل التي يجب ان نلتزمها لاصلاح قضائنا بالطريق الذي يجب اتباعه للوصول الى غايتنا لا طريق نظام المحلفين الفاسد العقيم الذي قام كثير من علماء الغرب ينادون بالغائه واحص بالذكر منهم اتباع المدرسة الجنائية الحديثة بايطاليا والمانيا وفرنسا. وقام على رأس هؤلاء الاستاذ (فيري) الذي حارب ولا زال يحارب هذا النظام من القضاء — الا انه يبيحه في ظروف خاصة وذلك في القضايا السياسية وقضايا المطبوعات

وحجتهُ في ذلك أن المحلفين بعيدون عن التأثر بسلطة الحكومة وبانهم أعرف بحقوق الشعب السياسية وأضمن لحمايته ولكني أيضاً أرى في حجته ضعفاً لا يجعلني أميل الى رأيه لان المحلفين هم من عامة الشعب ينتمون غالباً الى الاحزاب السياسية التي تتغلب مبادئها على واجب العدالة وهكذا نرى أحكامهم مشوبة بالاغراض الحزبية والنزعات السياسية. وهذا ليس فيه ضمان للعدالة مطلقاً علاوة على جميع عيوب المحلفين التي سردناها في بادئ هذا المقال وخلافاً للقاضي المحاط بجميع الضمانات السابقة هو الذي يمكنه أن يصدر حكماً عادلاً غير مشوب بالمؤثرات الخارجية

هذا ما أرى فيه صلاح قضائنا وفقنا الله جميعاً الى ما فيه خير بلادنا